مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

ISSN: 2521-8352 | e ISSN: 2521-8360 المجلد (12) العدد (01) يوليو 2025

الحوكمة المصرفية وأثرها على تحسين الأداء المالي

(دراسة ميدانية على المصارف التجارية في مدينة سرت)

هاجر سليمان محمد
الاكاديمية الليبية – مصراتة
hajer.ali@ju.edu.ly

د. أحمد محمد التير
الاكاديمية الليبية – مصراتة
a.teer@lam.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2025.02.01 تاريخ القبول: 2025.04.19 تاريخ النشر 2025.04.23

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية بمدينة سرت الليبية، حيث تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين المراجعين الداخليين داخل المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت، وقد تم أخذ عينة عشوائية من المدراء والمحاسبين والمراجعين، ورؤساء الأقسام المالية بإدارات الحسابات المالية داخل المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.هذا وخلصت نتائج الدراسة الى أن للحوكمة المصرفية اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، الاداء المالي، المصارف التجارية.

Banking governance and its impact on improving financial performance

(A field study on commercial banks in the city of Sirte)

Hajar Suleiman Mohamed
Libyan Academy – Misurata
hajer.ali@ju.edu.ly

Ahmed Mohamed Alteer
Libyan Academy – Misurata
a.teer@lam.edu.ly

Abstract:

This research aimed to investigate the impact of banking governance on enhancing financial performance within commercial banks located in Sirte, Libya. The study focused on professionals such as accountants and internal auditors working in these banks. A sample was randomly selected from various managerial, accounting, auditing, and financial departments

within the banks. Both descriptive and analytical methods were utilized, with a questionnaire being the main tool for data collection. The data was then analysed using the statistical software SPSS. The findings of the study revealed a noteworthy correlation between banking governance and financial performance, indicating a positive and direct relationship. This implies that banking governance plays a crucial role in improving financial performance, a significant finding that holds statistical significance.

Keywords: government banking, financial performance

1. المقدّمة:

في ظل التطور المستمر لحياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها، وزيادة درجة تعقيدها وتفرّعها، وانفصال الملكية عن الادارة أدّى كل ذالك الى ظهور بعض المفاهيم المرتبطة بضبط الاداء والممارسات المحاسبية التي تتضمن شفافية سير العمل والمحافظة على حقوق المساهمين والعملاء.

فقطاع المصارف شأنه شأن باقي قطاعات الاعمال، يحتاج الى أن يدار وفقا لإطار عام من الممارسات والاجراءات السليمة الملائمة لطبيعة أعماله، وهذا ما يسمى بالحوكمة فهو يساعد على نجاح الاداء وتحقيق المسائلة في تلك المصارف، حيث تلعب دورا مهما في زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية وتنشيط الاستثمار الوطني.

2. الدراسات السابقة:

2-1 دراسة حنان (2016): بعنوان "دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر و تقليل فاعلية الاداء للمصارف التجارية " أوضحت هذه الدراسة رؤيا تحليلية حول السوق المصرفية بالجزائر وهدفت من خلالها الى معرفة المبادئ الاساسية التى يرتكز عليها نظام الحوكمة المصرفية ، و توصّلت الدراسة لعدّة نتائج ، من أهمّها أن اتجاهات الافراد نحو ألّيّة الحد من المخاطر المؤثرة على الخدمات المصرفية جاءت ايجابية ما يشير الى أهمية إدارة المخاطر و العمل على الحد منها بالنسبة للمصارف ، حيث أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز الرقابة المصرفية و تبنّي أحدث نظم الرقابة و المتابعة فيها .

2-2 الجازوي والبرعصي (2018): بعنوان "حوكمة القطاع المصرفي و دورها في مكافحة الفساد المالي"، أوضحت هذه الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي، و قد شملت الدراسة المصارف التجارية الليبية و بعض العاملين بإدارة الرقابة على المصارف بالمصرف المركزي الى جانب عدداً من العاملين في ديوان المحاسبة، و توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مهمة مفادها أن هناك تأثير ايجابي لتبني الحكومة في بيئة الاعمال و المصارف في ليبيا لمكافحة ظاهرة الفساد، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة اعتماد سياسة الافصاح و الشفافية كركيزة أساسية لمكافحة الفساد المالي و الاداري و دعم الجهود باتجاه تطبيق مبادئ الحوكمة في البيئة الليبية.

2-3 دراسة الشافعي (2019): بعنوان" دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية " ، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية و الصحاري فرع الخمس، سعت هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق المصارف التجارية المشمولة بالدراسة لنظام الحوكمة و تسليط الضوء على أسلوب ممارسة الادارة الرشيدة، و اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لدراسة الحالة محل التحليل، و قد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، ان تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي الى اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد و سوء الادارة في ظل سيادة سياسة الثقافة في البيئة الاقتصادية، و قدّمت عدد من التوصيات لعلّ أهمّها، العمل على المزيد من الدفع للمصارف التجارية باتجاه تطبيق مبادئ الحوكمة، بما يساهم في زيادة الثقة و تحسين الاداء المالي للمصارف.

2-4 دراسة بودور (2019): بعنوان "تأثير إدارة المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك" هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم مؤشرات قياس كلا من الاداء المالي و المخاطر المصرفية لدى المصارف الاردنية، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الاحصائي الرياضي، و تمثلت العينة في كل من المصرف التجاري الاردني و المصرف الاسلامي، و قد توصلت الى عدة نتائج أهمها :ان عملية تقييم الاداء من قبل الادارة ينتج عنه امكانية تحديد الانحرافات و تحديد أسبابها و كيفية معالجتها، و كذلك رسم السياسات المناسبة للرفع و التحسين من مستوى الاداء المالي و حماية المصارف من خطر الافلاس، وأيضا توصلت الى انه هناك علاقة عكسية بين المخاطر المالية و الاداء المالي لكل من المصرفين محل الدراسة، و أوصت بضرورة بذل جهود أكبر في ادارة المخاطر للارتقاء بأداء المصارف و نتائج أعمالها.

2-5 دراسة عبدالجواد (2021): بعنوان " تأثير كفاية رأس المال على الاداء المالي المصرفي في مصر"، هدفت هذه الدراسة الى اختبار تأثير كفاية رأس المال على الاداء المالي المصرفي في مصر، قد تمثلت عينة الدراسة في 11 مصرفا مسجلة في سوق الاسهم المصري، و ذلك خلال الفترة بين (2004-2018)، و قد توصلت الدراسة الى مجموعه من النتائج اهمها: وجود تأثير ايجابي لمعدل كفاية رأس المال على الاداء المالي للمصارف محل الدراسة، و بناءا عليه أوصت الدراسة بضرورة التزام القطاع المصرفي بتحقيق متطلبات كفاية رأس المال.

2-6 دراسة نادية (2021): بعنوان" أثر مخاطر السيولة المصرفية و كفاية رأس المال في الاداء المالي للمصارف العراقية"، هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر مخاطر السيولة المصرفية و كفاية رأس المال في الاداء المالي، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في العراق خلال الفترة (2003-2018) ، و قد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي و منهجية الاقتصاد القياسي، و تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، و تبعا لذلك توصلت الى مجموعة نتائج أهمها نه يوجد علاقة طردية بين كفاية رأس المال و الاداء المالي، و أوصت الدراسة بضرورة مراجعة معدّلات السيولة و مراجعة استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف، و ضرورة وضع استراتيجية لزيادة ثروة الملاك.

2-7 دراسة فرج ،فرج (2022): بعنوان "أثر مخاطر السيولة و كفاية رأس المال على الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة من(2000-2019)"،هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال، على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2000-2019، من خلال اعتماد مصرف الصحارى كعينة للدراسة، ولتقدير نموذج الدراسة واختبار الفرضيات فقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)، ومعامل الارتباط بيرسون للتعرف على اتجاهات العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونموذج الانحدار الخطي البسيط، لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيسًا بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومن أهم ما أوصت به الدراسة، على المصارف التجارية الليبية وضع الضوابط والسياسات التحوطية لمواجهة هذا النوع من المخاطر، وبما يضمن عدم تأثيرها على الأداء المالي، وعلى السلطات النقدية تدعيم سياسة إدارة مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال، للتأكد من أن المصارف التجارية تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر، والقيام بالدراسات المستقبلية وابتكار الأدوات المالية التي تساعد على قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها، للتخفيف من حدتها.

2-8 دراسة حنان (2023) : بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في ادارة مخاطر السيولة لتحسين الاداء المالي في المصارف التجارية الليبيّة" هدفت هذه الدراسة الى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في ادارة مخاطر السيولة لتحسين الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية من خلال دراسة العلاقة المباشرة بين متغيرات الدراسة الثلاثة، و العلاقة غير المباشرة بين المعلومات المحاسبية و تحسين الاداء المالي من خلال الدور الوسيط لإدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية، و لتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، التي بلغت (46)استبانة واعتمدت الدراسة برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: وجود دور ايجابي ذي دلالة احصائية للمعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المالي من خلال ادارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية ، كما توصلت الى مجموعة من التوصيات من أهمها : ضرورة العمل على تدريب العاملين و زيادة وعيهم في مجال ادارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية خاصة وهي تؤدي الوسيط بين المعلومات المحاسبية و الأداء المالي .

2-9دراسة سالم ومحمد (2023) بعنوان " آليات الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمصارف في ليبيا من وجهة نظر متخذ القرار المصرفي: مصرف الجمهورية دراسة حالة" هدفت هذه الدراسة الي تقييم أهمية تبني آليات الحوكمة المصرفية وحجم تأثيرها على الأداء المالي للمصارف الليبية عموما والمصرف محل الدراسة على وجه الخصوص، وذلك من خلال سبر عقلية قيادات الإدارة العليا بالمصرف حيال الضرورات

التي تقتضي تطبيق نظم الحوكمة بما يخدم مصالح المصرف التمويلية والاستثمارية، و اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في آليات الحوكمة على الأداء المالي للمصرف كمتغير تابع، وتم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وقياس حجم الأثر ومستوى العلاقة. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها، أن هناك تأثير إيجابي قوي لأدوات آليات الحوكمة المصرفية على كفاءة الأداء المالي بالمصرف وفقا لرؤية القائمين على الإدارة العليا بالمصرف، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني المصرف المركزي في ليبيا باعتباره المسؤول عن ضبط النظام المصرفي للدولة ومتابعة المصارف العاملة في السوق المصرفي الليبي، لتطبيق مفاهيم ومتطلبات الحوكمة ووضع آلياتها في شكل سياسة مصرفية شاملة تضبط العمل المصرفي وتكون ملزمة التنفيذ من قبل كل المصارف بما يحقق المصلحة الوطنية لتبني مفهوم الحوكمة ، وبما يعزز الأداء المالي القوي للمصارف.

ما يميز هذه الدراسة: تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كون أغلب الدراسات تختلف في الحدود المكانية والزمنية مثل دراسة (حنان، 2016) ودراسة (بودور، 2019) ودراسة (عبد الجواد، 2021)، وتتشابه مع دراسة (فرج، 2022) ودراسة (الشافعي، 2019)، ودراسة (الجازوي والبرعصي، 2018)، بأنها أجريت في البيئة الليبية أيضا، ولكنها تعتبر الأولى من نوعها على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت بشقيها الخاص والعام.

3. مشكلة الدراسة:

يعاني القطاع المصرفي في ليبيا من التداعيات السياسة والاقتصادية التي تمر بها ليبيا والتي أثرت بالسلب على نشاطاته العامة وخصاصاً تدني مستوى الاداء المالي للمصارف التجارية (محمود، 2023). وهو ما أكدته دراسة رحيل (2019) والتي أظهرت انخفاض في مستويات الاداء لا سيم المالي نتيجة عدم الاستغلال الامثل للسيولة حسب ما جاء في توصيات هذه الدراسة، وتعد مقومات تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية أحد المتطلبات الاساسية من المصرف المركزي (منشور مصرف ليبيا المركزي 2015) والتي تضمن تحسين العمليات وضبطها مما يساهم في رفع مستوى الاداء المالي للمصارف التجارية. علاوة على ذلك بينت دراسة سالم ومحمد (2023) ان هناك تأثير إيجابي لآليات الحوكمة على كفاءة الأداء المالي

واستنادا على ما سبق يمكن القول بأن مشكلة الدراسة تتركز حول أثر تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية في مدينة سرت، وتبعا لذلك أثر تطبيقها في تحسين الاداء المالي لتلك المصارف، ويمكن صياغة هذه المشكلة في التساؤل التالي:

مما أثر الحوكمة المصرفية على تحسين الاداء المالي في المصارف التجارية (في مدينة سرت)؟

4.أهداف الدراسة:

تهدف هذا الدراسة الى ما يلي:

1- التعرف على الجوانب الفكرية للحوكمة المصرفية ومبادئها ومدى استخدامها في المصارف التجارية محل البحث (في مدينة سرت).

2- تحديد أثر الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء المالي في المصارف التجارية محل البحث (في مدينة سرت).

3- معرفة وجهات النظر المختلفة للأفراد عينة الدراسة بمستوى تحسين الاداء المالي باستخدام الحوكمة بالمصارف التي يعملون بها.

4- تقديم بعض التوصيات لمتخذي القرارات في المصارف وفقاً إلى ما سنتوصل إليه من خلال نتائج هذا الدراسة.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهميّة الدارسة في ابراز الاثر الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة، لان تحسين الاداء المالي يعد أحد أهم الركائز الرئيسية في أي اقتصاد لدعمه للمصارف.

ومن خلال ذلك تتضح أهميّة هذا الدراسة من خلال معرفة مدى استخدام الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء المالي للمصارف محل الدراسة.

6. فرضيات الدراسة:

استنادا لمشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية الاحصائية التالية:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للحوكمة المصرفية على تحسين الاداء المالي للمصارف التجارية (في مدينة سرت).

7. نموذج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن توضيح المتغير المستقل للدراسة وهو الحوكمة المصرفية، والمتغير التابع وهو الاداء المالي، والنموذج التالي يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات:

شكل (1):

نموذج الدراسة:

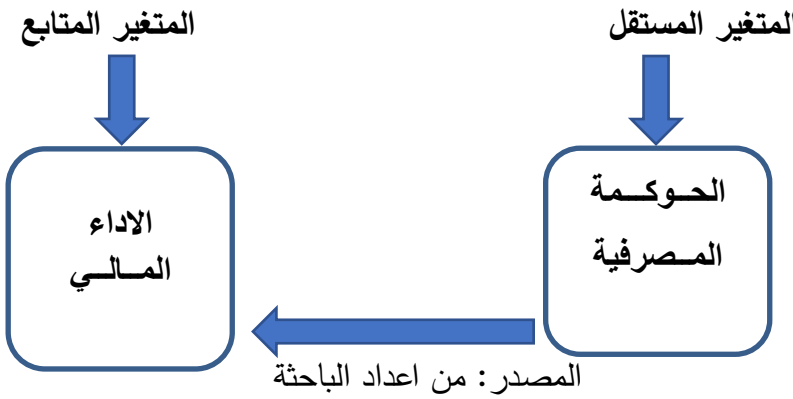

المصدر: من اعداد الباحثة

8. حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية: تمثلت الحدود الموضوعية في دراسة أثر الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء المالي للمصارف.

2- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت.

3- الحدود الزمنية: لقد أجريت هذه الدراسة في عام 2024م.

- مصطلحات الدراسة:

* الحوكمة: هي مجموعة من الاجراءات والاساليب الخاصة التي توضح آلية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات المصرف وشؤونه (تحديد الاهداف الاستراتيجية ومتابعة سير العمليات اليومية للمصارف والتأكد من سير أنشطة المصارف تبعا للوائح والقوانين والقيام بمسؤولياته اتجاه أصحاب المصالح بصورة كاملة

* الاداء المالي: هو جملة من الابعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الادارة، ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والتوقيت.

9. الإطار النظري:

1.9 الحوكمة المصرفية:

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية انهيارات مالية وفضائح ادارية عديدة، وذلك نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات، التي تحكم ممارسة الاعمال، والانشطة التجارية، والتي أدّت الى حدوث الكثير من حالات الافلاس، والعسر مالي للعديد من المؤسسات ال ودول شرق أسيا وروسيا، مما أدّى الى تأثر اقتصاديات الدول التي تنتمي اليها، وتكبد المساهمين فيها خسائر فادحة.

في ظل هذا الواقع كانت النتيجة المنطقية لحدوث حالات الانهيارات المالية و الاخفاقات التي حدثت ؛ أن سارعت كثير من المؤسسات الدولية، و بورصات الاوراق المالية، و المنظمات المهنية في العديد من الدول، بوضع مجموعة من القوانين والضوابط والاعراف والانظمة والمبادئ الاخلاقية للرقابة المالية والغير مالية على ادارة المؤسسة، وذلك لحماية المستثمرين والاطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الاداري، وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية المعلنة التي يحتاج إليها المستخدمون و خاصة المستثمرون المتعاملون في سوق الاوراق المالية .

وقد سميّت هذه المجموعة من الضوابط والمبادئ بالحوكمة ويعد هذا المصطلح من المصطلحات التي اخذت انتشارا واسع، وهو المصطلح الذي اتفق على ترجمته الى أسلوب ممارسة الادارة الرشيدة (عيسى،2008).

ويمكن تعريفها: "بأنها مجموعة من الإجراءات والأساليب الخاصة التي توضح آليّة تسيير مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات المصرف وشؤونه (تحديد الاهداف الاستراتيجيّة ومتابعة سير العمليات اليوميّة للمصارف والتأكد من سير انشطة المصارف تبعاً للوائح والقوانين والقيام بمسؤولياته اتجاه أصحاب المصلحة بصورة كاملة)" (سليمان، 2018).

2.9 اهداف الحوكمة المصرفية:

نظراً لخصوصية المصارف عن غيرها من الشركات التجارية فإنها تتميز بأسلوب حوكمة خاص بها وتسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف نعرضها كما يلي:

1- الفاعلية المالية والتشغيلية المثلى.

2- بناء وتحسين سمعة المصرف.

3- تحسين تقييم المصرف.

4- تحسين عملية دخول رأس المال الخارجي.

5- زيادة قيمة المساهمين والرفع من التنافسية.

3.9 أهمية الحوكمة المصرفية:

تعتبر حوكمة المصارف مهمة على اعتبار أن المصارف أكثر عرضة من غيرها للصدمات المالية، بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية، وتعبر الرافعة المالية عن نسبة الديون في الهيكل المالي إلى مجموع الموجودات، وفي المصارف تعبر الرافعة المالية عن مدى استخدام الودائع في الهيكل المالي للمصرف، ويستأثر مقدار الرافعة المالية باهتمام كل من المالكين (المساهمين) والدائنين (المودعين)، حيث يفضل المساهمين عادة تمويل العمليات المصرفية بنسبة كبيرة من أموال المودعين، لأن هذا يخفض من حجم رأس المال المدفوع ويعظم العائد على حق الملكية، ويحفظ للمالكين الحاليين السيطرة على المصرف. كما تمارس المصارف دورا رقابيا على المقترضين من مخاطر الائتمان ومخاطر الإعسار المالي، وهذا لا يتم إلا إذا توفرت آليات الحوكمة، لذلك يتطلب من خلال خصائص المؤسسات المصرفية والمالية تعزيز حاكمية المصارف، من خلال الاهتمام بتصميم وتشغيل هياكل مالية ممتازة تتضمن حماية المودعين والدائنين وشبكات الأمان الأخرى والرقابة التحوطية والرقابة الحذرة على العمل اليومي المصرفي.

كما أن الحوكمة الجيدة التي تحقق انسجام جميع الأطراف ذات العلاقة وتحقق أهداف أصحاب المصالح مجتمعين، تلعب دورا مهما في قرارات الاستثمار للمؤسسات الذي هو أحد الأنشطة والفعاليات المهمة في المؤسسات المالية والمصرفية. (زغبة وعريوة، 2021).

4.9 مبادئ الحوكمة في المصارف:

شارك صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية في دراسة آلية حوكمة المصارف ومدى فاعليتها في الدول المتقدمة والنامية في عام 1999م، وانتهت الدراسة إلى صياغة عدد المبادئ الحوكمة في المصارف والمتمثلة في (موفق أحمد وسجى فتحي، 2008):

– **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** أي تحقيق العدالة والشفافية في معاملة المساهمين كافة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، ويجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية للمصرف وقيم معايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن تكون هذه القوانين سارية في المصرف، ويجب أن تمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة.

– **حملة حقوق المساهمين:** اعتماد آليات تكفل المحافظة على حقوق المساهمين، وذلك في أثناء نقل وتسجيل ملكية الأسهم والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية والحصول على الأرباح ومراجعة القوائم المالية، لضمان حسن استغلال أموال المصارف وتعظيم العوائد وقيمة أسهم المصرف في الأجل الطويل.

– **الإفصاح والشفافية:** وتعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفاعلة والسليمة، فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفاعل أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية على هيكل ملكية المصرف وأهدافه، ويعد الإفصاح العام ضروريا وبخاصة للمصارف المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع المصرف على الانترنت وفي التقارير الدورية والسنوية.

– **مسؤوليات مجلس الإدارة:** على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة، للمديرين والعاملين وأن يضع هيكلا إداريا يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات، ويتأكد من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسؤولون المهارات الضرورية لإدارة أعمال المصرف، ويجب على مجلس الإدارة للمصرف التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للمصرف في جميع جوانبه، وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة ويشاركون في عمليات الرقابة الداخلية بالمصرف المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية.

– **مراعاة الآخرين من أصحاب المصالح مع المصرف:** أي احترام حقوق ومصالح الآخرين الذين يتعاملون مع المصرف والتعويض في حالة انتهاك حقوقهم وتشجيع التعاون الفاعل بينهم وبين المصرف من أجل إنجاح المصرف، وخلق فرص استثمار وضمان استمرار قوة المركز المالي وتحسين مستويات الأداء.

5.9 الأداء المالي:

يرى الباحثون في المجال المصرفي أن تقييم الأداء المالي بالنسبة للمصارف التجارية كمؤسسات مالية، يختلف عنه في المؤسسات غير المالية، وهذا يعني أن المفاهيم المستخدمة في التحليل والتقييم في المؤسسات غير المالية، لا تتلاءم مع المصارف التجارية، ولكن هذا القول قد يكون غير سليم مع وجود العديد من الخصائص المتشابهة بين المؤسسات المالية وغير المالية، مثل: شركات الحديد والصلب أو الجمعيات التعاونية، فهذه المؤسسات تعمل من أجل مبدأ أساسي هو تحقيق الربح (الأسود، 2008)، فيقصد بتقييم الأداء عملية مستمرة متمثلة في مطابقة النتائج الفعلية بالنتائج المقدرة بغرض تحقيق أهداف متعددة ومترابطة، للوصول إلى أعلى كفاءة ممكنة في إنجاز الخطط الموضوعة (الدويبي، 2002).

كما أن عملية تقييم الأداء ما هي إلا دراسات وبحوث تستهدف الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة، وبين كفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية، وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية عن طريق مقارنة ما تحقق فعلا مع معايير محددة مسبقا (عباسي، 2012)، كما أن عملية تقييم الأداء تحدد المدى الذي يتحقق عنده المسؤوليات الإدارية، أما مؤشرات الأداء فتساعد على تزويد المستويات الإدارية للوحدة الاقتصادية، بوسائل تكفل قياس وتخطيط الأداء، لتساعد المستويات الإدارية على اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها، فتعمل على تشجيع الانحرافات الموجبة، وتصحيح الانحرافات السالبة، كما تساعد تلك المؤشرات على التقييم الموضوعي للإنجازات (الطرابلسي، 2008)، كما أن عملية تقييم الأداء تعني التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات المناسبة لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسات بما يحقق الأهداف المرجوة منها (الشريف، 2012).

فالأداء المالي: هو جملة من الأبعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، ومدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والتوقيت (خالص، 2004).

أما تقييم الأداء المالي: هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين، النشا التشغيلي... إلخ)، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد قوة مركزها المالي.

ويهدف تقييم الأداء في مجال المصارف التجارية، إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء المصرف التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس المصرف على مدى الفترات الزمنية الماضية.

مما سبق يمكن النظر إلى عملية تقييم الأداء بأنها قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا.

6.9 مبادئ الأداء المالي:

من أهم مبادئ عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية، ما يلي:

- **الشمول:** يجب أن تكون عملية تقييم الأداء شاملة لكافة الأنشطة في المؤسسة، ولا تنحصر في نشاط معين.
- **الاستمرارية:** بمعنى ألا تكون عملية تقييم الأداء مقتصرة على فترة محددة، وإنما يجب أن تتصف بالدورية والانتظام، حتى تحدد الانحرافات، وتعالج قبل تشغيلها داخل المصرف.
- **المرونة والوضوح:** يجب أن تكون عملية تقييم الأداء مستقرة لفترات طويلة حتى يتم تقييم الأداء، ويجب أن تكون واضحة ومرنة مع كافة ظروف وحالات المؤسسة، ومواكبة مع التطورات العلمية والاكتشافات الحديثة.
- **التكلفة:** أن تؤدي عملية تقييم الأداء إلى تحقيق أهداف المؤسسة بأقل تكلفة وأكبر عائد ممكن.
- **الموضوعية:** أن تبنى عملية تقييم الأداء على أسس موضوعية في كافة المقاييس والمفاهيم.

7.9 أهمية الأداء المالي في المصارف التجارية:

ترجع أهمية الأداء المالي في المصارف التجارية وتقييمه إلى عدد من الأسباب منها استخدام المصارف التجارية لأموال غير (المودعين) في الجزء الأكبر من توظيفها، وارتباط نشاط المصرف إلى حد كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تتضمن عنصر عدم التأكد، وكذلك ارتباطه بالمصارف والوحدات الاقتصادية الأخرى، كما تساعد عملية تقييم الأداء على رفع كفاءة العاملين بالمصرف، وإيجاد أسسا سليمة لنظام جيد للحوافز والمكافآت التشجيعية، وإمكانية استخدام عملية تقييم الأداء في مجالات التخطيط بالمصرف.

إن عملية تقييم الأداء المتكاملة والتي تقوم على البيان الحقيقي لوضع المصرف الحالي والتنبؤ بالمستقبل، من شأنها أن تزيد من ثقة العملاء الحاليين واكتساب عملاء جدد وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة، وتؤدي كذلك إلى الكشف عن مدى استخدام المصرف للأساليب العملية الحديثة الخاصة بعمليات تقييم الأداء، واستخدام المعايير الدولية بهذا الشأن، ويساعد تقييم الأداء على مستوى فروع المصرف في معرفة درجة تقدم كل فرع أو تأخره، ومن ثم يمكن تلافي الخسائر، وتشجيع الفروع ذات الكفاءة العالية (قادر، 2012)، ولا يجب أن تقتصر على الكشف عن مدى ربحية أو خسارة الفرع للحكم على مدى ربحية أو خسارة الفرع للحكم على مدى كفاءة الإدارة، بل يجب أن تمتد إلى إيجاد وسائل حديثة تأخذ في الاعتبار كافة الظروف المحيطة بالفروع، وذلك لإظهار الكفاءة الحقيقية للفروع، مما يؤدي إلى كفاءة عالية على مستوى المصرف ككل.

لتقييم الأداء في المصارف التجارية عدة وظائف منها، متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التعرف على مدى تحقيق الأهداف المحددة في الوقت المحدد وبالكميات والقيم المقدرة، ومتابعة كفاءة الأداء بغرض

التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة مع تجنب الإسراف والخطأ في التنفيذ، وكذلك تقييم نتائج التنفيذ بعد تحديد مراكز الإدارة المسؤولة عن متابعة التنفيذ (العياط، 2002).

8.9 مؤشرات الأداء المالي:

تختلف مؤشرات الأداء المالي باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون عملية تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها المصارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم في الفترة الحالية استخدام مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر (ROE)، وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، ويمكن اجمال مجموع المؤشرات لتقسيم أداء المصارف التجارية فيما يلي:

- **مؤشرات الربحية:** تقيس نسب أو مؤشرات الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها المصرف.

- **معدل العائد على الأصول ROA:** هو النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، ويسمى بالعائد على الاستثمار، كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات المصرف قصيرة وطويلة الأجل، فهو يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في المصرف نتاج استثمارهم لأموالهم، فهو يعتمد بشكل كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات، كما يقيس مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية. كما يعد معدل العائد على الأصول مقياسا كليا يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة المصرف على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل. ويتحدد مؤشر العائد على الاصول بمؤشرين هما (إلهام وفوزي، 2015):
  - O هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
  - O منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الاصول.

- **نموذج العائد على حقوق الملكية ROE:** أعتبر مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الو م أ من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل. ويحسب هذا المؤشر بضرب العائد على الأصول بمضاعف الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية (يتم قياسه بمجموع أصول المصرف في سنة معينة منسوب إلى حقوق الملكية، بمعنى أنه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية). وما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فيرجع السبب إلى العائد على الاصول أو الرافعة المالية أو كلاهما. إذا كان السبب في ارتفاع العائد على

حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، بالمقابل إذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة (قريشي، 2004).

– **مؤشرات كفاءة المصرف (النشاط):** هي النسب التي تستخدم عادة لتحليل مدى جودة استخدام المصارف لأصولها وخصومها داخليا، من أجل التعبير عن كفاءة المصرف، تم استخدام نسبتين هما:

O **الدخل التشغيلي للأصول:** تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق إيرادات من أصوله وتشير القيمة العالية لهذه النسبة إلى الإنتاجية العالية لأصول المصرف، وتسمى أيضا نسبة استخدام الأصول، وتقاس بإجمالي الدخل التشغيل إلى إجمالي الأصول.

O **مصروفات التشغيل إلى الأصول:** يتم احتساب هذه النسبة بقسمة نفقات التشغيل إلى إجمالي الأصول، وتعكس مصاريف التشغيل إلى الأصول النسبة المئوية للأصول المستخدمة للعمليات (عيسى وسمية وعبد الرؤوف).

– **مؤشرات السيولة:** تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة كما تعني أيضا مدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

O **نسبة التداول:** تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المستحقة في موعدها، كما تعتبر هذه النسبة كمعيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم المصارف التجارية كمعيار الصناعة. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.

O **نسبة الأصول السائلة (النقدية) إلى إجمالي الأصول:** عموما ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة المصرفية، معناه أنها تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في أصول سريعة للتحول إلى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن المصرف له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل.

O **نسبة النقدية إلى مجموع الودائع:** تقيس هذه النسبة العلاقة بين النقد والودائع بالمصرف، وتدل على قدرة المصرف النقدية على مواجهة السحب من الودائع.

O **نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع:** وتعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها (نعمان وموصو، 2019).

9.9 الممارسات السليمة للحوكمة لتحسين الأداء المالي:

إن الممارسات السليمة للحوكمة في البنوك التجارية تساعدها في الاقتصاد عامة بشكل خاص في جذب الاستثمارات والرفع في الأداء المالي للمصارف، والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وذلك من خلال (نوي فاطمة الزهراء، 2017):

1. التأكد من الشفافية في المعاملات المؤسسية، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف كوارد المصرف وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها.
2. إجراءات الحوكمة المصرفية تؤدي إلى تحسين إدارة المصرف مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة الأداء المالي للمصرف.
3. تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المالية المصرفية.
4. نوعية المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين تراجع إلى أن الحوكمة الجيدة هي انعكاس لنوعية الإدارة، مما يعني أن الحوكمة الجيدة للمصارف إنما تولد إدارة ذات كفاءة عالية تتجه نحو الحصول على عوائد عالية على رأس المال المملوك، ونسبة عالية للقيمة الاقتصادية المضافة، وبالتالي رفع أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية.
5. تحقيق الرقابة الداخلية والمحاسبية لحماية أصول المصرف من الضياع الناتجة من تفويض السلطة الغير المسئولة أو عن طريق الاختلاس، أو عدم تكامل نظام المعلومات، إن هذه الرقابة تساهم في تنفيذ أهداف المصرف والمتمثلة في تعظيم الربح وتحقيق الأمان والنمو. كما تتمثل دور الحوكمة للأداء المالي فيما يلي (نوي فاطمة الزهراء، 2017):

- التأكد من كل الوثائق بشكل دوري واستلامها حول الوضع المالي للمصرف وكفاءته في الأداء بشكل سليم ومناسب لضمان استمرارية المصرف وضمان المهل الزمنية التي تتناسب مع طبيعة العمل.
- مراقبة كل الأعمال التي يقوم بها المصرف من أجل ضمان سلامته وهذا من أجل تحقيق أهدافه.
- التأكد من ضبط العمليات بالشكل السليم من أن هناك سياسة تفتح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة، بحيث يتم الإفصاح عنها ضمن المخاطر المحتملة.
- التأكد من النظام الداخلي داخل المصرف بأنه يعمل بشكل سليم ويكون ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع ترك دور رئيس مجلس الإدارة لتعمل مع لجنة التدقيق الداخلي حول وضعية المصرف في كل الأوقات.
- استلام تقارير مدققين الحسابات والإدارة ولجنة التدقيق عن الانتهاكات والمخالفات القانونية ومخالفات الأنظمة وتعليمات الرقابة والتأكد من أن الإدارة تأخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها.
- التأكد من إدارة البنك أنها تأخذ كامل المعايير من أجل سلامة المصرف من معايير التخطيط والتطبيق، بحيث تتم تغطية كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأصول الملموسة والتقنية المتعلقة بعمليات المصرف.
- وضع أنظمة مكتوبة، حول الاستثمارات وطلب التقارير بصفة منتظمة بشكل مستمر.

- التحقيق من فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب أي من الاحتيال أو الاختلاس والتعامل مع الحالة بشكل حذر.
- التأكد من العمليات الخارجية ومراقبتها وضبطها بشكل جيد.

وللوصول الى النتائج المرغوبة من الاداء لابد من وجود لمبادئ الحوكمة المصرفية داخل المصارف العاملة، كما يتطلب الامر ضرورة العمل بهذه المبادئ لضمان تحقيق التحسين المستمر في مستويات الاداء المالي لهذه المصارف. حيث أوضحت دراسة (الشافعي، 2019) أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الادارة في ظل سيادة سياسة الثقافة في البيئة الاقتصادية.

كما أوضحت دراسة (حنان، 2023) أن هناك دور إيجابي للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي من خلال إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية.

وعليه، يمكن صياغة فرضية الدراسة التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة سرت.

10.الجانب العملي للدراسة:

1.10 منهجية الدراسة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلالها إنجاز الجانب العملي للدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الاحصائي وذلك للوصول إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى الدراسة للوصول إليها، عليه تم في هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، كذلك لأنه من أنجح المناهج المتبعة في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية.

2.10 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المدارين والمحاسبين والمراجعين الداخلين، داخل المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت، وتم اختيار عينة عشوائية من المدراء والمحاسبين والمراجعين، ورؤساء الاقسام المالية داخل المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت، وبلغت هذه العينة 31 مفردة.

3.10 أداة الدراسة:

تملت أداة الدراسة في تصميم استبانة حول أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المالي، حيث تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين، جزء خاص بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وجزء خاص بمتغيرات الدراسة، الذي يتضمن محورين:

الأول: يتضمن أسئلة المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) وقد تم الاعتماد على دراسة (أميرة، وناجي، 2022) في صياغة أسئلة هذا المتغير وبلغ عدد الأسئلة (19) سؤالا.

الثاني: يتضمن أسئلة المتغير التابع والتي بلغ عددها (10) أسئلة، وقد تم الاعتماد على دراسة (Rangim,2012) لصياغة أسئلة هذا المتغير، وبعد تصميم الاستبانة في صورتها الأولية تم عرضها على محكمين ذوي خبرة في هذا المجال وبعد التعديلات استقرت الاستبانة في صورتها النهائية كما هي موضحة في هذه الورقة.

وبعد جمع البيانات المطلوبة تم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS)، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بناء على مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فقرات مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في مقياس الدراسة. تم اعتماد المعيار التالي للحكم: حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فقرات المقياس للحصول على طول الفقرة الصحيح أي (4/5=0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه العبارة وهكذا أصبح طول الفقرات من 1 إلى 1.80 يمثل (غير موافق بشدة) ومن 1.81 وحتى 2.60 يمثل (غير موافق) ومن 2.61 وحتى 3.40 يمثل (مُحايد) ومن 3.41 إلى 4.20 يمثل (موافق) ومن 4.21 إلى 5.00 يمثل (موافق بشدة).

جدول (1)

يبين درجات الموافقة لمقياس ليكرت الخماسي

مستوى القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المدى	-5.00 4.20	-4.19 3.40	-3.39 2.60	-2.59 1.80	-1.79 1.00

4.10 صدق وثبات أداة الدراسة:

وهو يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها حتى لو أعيد توزيعها عدة مرات وخلال فترات زمنية معينة على نفس أفراد العينة، ولإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبانة، حيث تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال الاعتماد على معامل ألفا كرو نباخ "Cronbach alpha" في قياس ثبات أداة الدراسة.

جدول (2)

معامل ألفا كرو نباخ لأسئلة الاستبانة

ت	البعد	العدد	معامل الثبات	معامل الصدق
1	الحوكمة المصرفية	16	0.794	0.891
2	الأداء المالي	8	0.811	0.900

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لأبعاد الدراسة يتراوح بين (0.794- 0.811) وهو معامل ثبات جيد نستطيع من خلاله تعميم نتائج الدراسة، مما يدل أن الاستبانة تتمتع بمعامل صدق مرتفع.

5.10 الأساليب الإحصائيَّة المستخدمة:

لتحليل بيانات الدراسة اعتمدت الدراسة على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Spss، حيث تم اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار فرضياتها وتحقيقاً لأهدافها ومن أهم هذه الاختبارات ما يلي:

1. اختبار الفا كرو نباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات واعتمادية الاستبانة كمقياس للمتغيرات.
2. استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحليل الوصفي للبيانات المتحصّل عليها.
3. اختبار تحليل الانحدار البسيط Simple Regression، وذلك لاختبار فرضية الدراسة.

6.10 التحليل الوصفي لبيانات اداة الدراسة:

1.6.10 نتائج التحليل الوصفي للجزء الأول من الاستبانة (البيانات الديمغرافية):

يحتوي القسم الأول من أداة الدراسة على البيانات المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، ملكية المصرف، وراس مال المصرف، وهي على النحو التالي:

1. توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول (3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسب المئوية
المؤهل العلمي	1	بكالوريوس	15	%48.4
	2	ماجستير	13	%41.9

	3	دكتوراه	3	%9.7
	المجموع		31	%100

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية (المؤهل العلمي) وتبين أن (15) من أفراد العينة مؤهلهم (بكالوريوس) أي بنسبة (48.4%) و(13) بنسبة (41.9%) مؤهلهم (ماجستير)، والباقي وهو بنسبة (9.7%) بعدد (3) مؤهلهم (دكتوراه). وهذا مؤشر إيجابي على إن اغلب العاملين بالمصارف من حملة الشهادات العليا مما يدل على فهمهم لفقرات الاستبانة.

2. توزيع مفردات العيّنة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري لإفراد عينة البحث حسب التخصص

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسب المئوية
التخصص العلمي	1	محاسبة	7	%22.6
	2	إدارة	7	%22.6
	3	علوم مالية ومصرفية	9	%29.0
	4	غير ذلك	8	%25.8
	المجموع		31	%100

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية (التخصص العلمي) وتبين أن (7) من أفراد العينة تخصصهم (محاسبة) أي بنسبة (22.6%) و(7) بنسبة (22.6%) تخصصهم (إدارة)، وبنسبة (29.0%) بعدد (9) تخصصهم (علوم مالية ومصرفية)، والباقي وهم (8) تخصصاتهم (غير ذلك) وبنسبة (25.8%)، وهو مؤشر إيجابي على وجود نسبة عالية من أفراد العينة يحملون هذا تخصص المحاسبة مما يدل على فهمهم لمشكلة الدراسة والإجابة على فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية.

3. توزيع مفردات العيّنة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسب المئوية
	1	من سنة إلى 5 سنوات	13	%41.9
	2	من 6 إلى 15 سنة	11	%35.5
	3	من 16 سنة فأكثر	7	%22.6

سنوات الخبرة	المجموع	31	%100

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية (سنوات الخبرة) وتبين أن (13) من أفراد العينة خبرتهم لا تتجاوز 5 سنوات، وهم بنسبة (41.9%) و(11) بنسبة (35.5%) خبرتهم بين 6 إلى 15 سنة، وبنسبة (22.6%) بعدد (7) خبرتهم تفوق 16 سنة. وهذا مؤشر يدل على ان المستجيبين على فقرات الاستبانة من ذوي الخبرة في هذا المجال.

4. توزيع مفردات العيّنة حسب المركز الوظيفي:

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المركز الوظيفي:

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسب المئوية
المركز الوظيفي	1	مدير	5	%16.1
	2	نائب مدير	3	%9.7
	3	رئيس قسم	7	%22.6
	4	مراجع	8	%25.8
	5	محاسب	6	%19.4
	المجموع		29	%94.4

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية (المركز الوظيفي) وتبين أن (5) من أفراد العينة يشغلون مركز (مدير) وهم بنسبة (16.4%) و(3) بنسبة (9.7%) مركزهم (نائب مدير)، وبنسبة (:لماكلا محمد يوار و22.6%) بعدد (7) مركزهم (رئيس قسم)، أما مركز (مراجع) فكان عدد الذي يشغلون هذا المركز (8) بنسبة (25.8%)، والباقي وعددهم (6) وبنسبة (19.4%) يشغلون مركز (محاسب)، وهذا يدل على المستجيبين هم من افراد العينة المختارين.

2.6.10 نتائج التحليل الوصفي للقسم الثاني من الاستبيان المتعلق بمتغيرات الدراسة:

يحتوي القسم الثاني من أداة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تم استخدام التكرارات والنسب المئوية المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات كل محور من محاور متغيرات الدراسة وهي موضحة كما يلي:

1. نتائج التحليل الوصفي للمتغير المستقل (الحوكمة المصرفية).

اعتمدت الدراسة لقياس المتغير المستقل على 16عبارة ويوضح الجدول التالي استجابات عينة البحث نحو العبارات الدالة على هذا المتغير وفقا لما يلي:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة محور الحوكمة المصرفية:

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1. تتميز نظم الحوكمة المصرفية بالفاعلية في المصرف	3.74	1.29	2
2.الحوكمة المصرفية هي أفضل الأنظمة للرقابة على المال العام	3.90	0.79	1
3. يتم تحديث نظم الحوكمة المصرفية بشكل دوري	2.61	1.11	9
4. تتأثر نظم الحوكمة المصرفية بالتطورات التكنلوجية	3.54	1.02	3
5. تعمل نظم الحوكمة المصرفية على تطوير هيكلة السياسات المالية العامة	2.94	0.92	8
6. تعمل نظم الحوكمة على محاربة الفساد الداخلي داخل المصرف	3.03	0.87	7
7. تسعى نظم الحوكمة المصرفية الى ضمان النزاهة لكافة العاملين في المصرف	3.06	1.12	7
8. تساهم نظم الحوكمة المصرفية في زيادة ثقة المستثمرين	3.26	0.93	5
9. تساهم نظم الحوكمة المصرفية في تحقيق درجة عالية من الربحية	3.23	0.92	5
10. تحمي نظام الحوكمة المصرفية أصحاب المصالح	2.94	1.26	8
11. تساهم نظم الحوكمة المصرفية في حصول أصحاب المصالح على المعلومات و التوضيحات اللازمة لأمانهم المالي	3.03	1.08	7
12.تساهم نظم الحوكمة المصرفية في إصلاح نظم الرقابة الداخلية في المصرف	3.03	0.75	7
13.توزع الحوكمة المصرفية الحقوق والواجبات بين مجلس إدارة والتنفديين	3.10	0.77	6
14. تحسن الحوكمة المصرفية الكفاءة المالية للمصارف	3.07	1.03	7
15. تعتقد ان المساءلة هي البعد الاهم في الحوكمة المصرفية	2.90	0.90	8
16. من أهم ما ترتكز عليه الحوكمة المصرفية هو مدى وضوح المسؤوليات	3.40	0.96	4
المتوسط العام		**3.20**	

تبين أن فقرات البُعد (2 و1 و4) على درجة من الأهمية ذات الرتبة (1 و2 و3) على التوالي، حيث كان المتوسط لهذه الفقرات أعلى من (3.41) وأقل من (4.30) والذي يدل أن مستوى الإجابة عليها

موافق، أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق) على هذه الفقرات، فيما كانت الفقرات (16 و8 و9 و13 و11 و12 و10 و5 و3) ذات الرتبة (5 و6 و7 و8 و9) على التوالي على درجة أقل من الأهمية، حيث كان المتوسط لهذه الفقرات أعلى من (2.61) وأقل من (3.40) والذي يدل على أن مستوى الإجابة عليها محايد، أي أن هناك موافقة بدرجة (محايد) على هذه الفقرات كما أوضحت بيانات الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات المتغير المستقل قد بلغ (3.2) وهو أكبر من متوسط أداة الدراسة، مما يعني ان هناك فهم وتطبيق لمبادي الحوكمة في المصارف الليبية.

2. نتائج التحليل الوصفي للمتغير التابع (تحسين الأداء المالي):

اعتمد هذا البحث لقياس المتغير التابع على 8 عبارات ويوضح الجدول التالي استجابات عينة البحث نحو العبارات الدالة على هذا المتغير وفقا لما يلي:

جدول (8):

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة محور تحسين الأداء المالي:

تبين أن

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1.عدد القروض التي تم تحصيلها	2.68	1.01	4
2. مجمل الربح السنوي	3.23	0.72	3
3. نمو الودائع لدى الفرع	3.26	0.72	3
4.نسبة تحصيل الديون المتعثّرة الى اجمالي ديون الفرع	2.90	0.92	4
5. الايرادات المتحصّلة من الرسوم على المعاملات	3.69	1.03	1
6. قيم الحسابات الجارية و حسابات التوفير للزبائن	3.27	1.04	3
7. حجم الودائع الثابتة لدى الفرع	2.67	0.88	5
8. تحقيق أهداف الاداء المالي للفرع	3.32	0.74	2
المتوسط العام	3.9		

فقرات البُعد (2 و1 و4) على درجة من الأهمية ذات الرتبة (1 و2 و3) على التوالي، حيث كان المتوسط لهذه الفقرات أعلى من (3.41) وأقل من (4.30) والذي يدل أن مستوى الإجابة عليها موافق، أي أن هناك موافقة بدرجة (موافق) على هذه الفقرات، فيما كانت الفقرات (16 و8 و9 و13 و11 و12 و10 و5 و3)

ذات الرتبة (5 و6 و7 و8 و9) على التوالي على درجة أقل من الأهمية، حيث كان المتوسط لهذه الفقرات أعلى من (2.61) وأقل من (3.40) والذي يدل على أن مستوى الإجابة عليها محايد، أي أن هناك موافقة بدرجة (محايد) على هذه الفقرات، كما أوضحت النتائج ان المتوسط الحسابي بلغ (3.5) وهو اعلى من متوسط الدراسة ويشير ذلك إلى الأداء المالي جيد في المصارف الليبية.

7.10 اختبار الفرضيات:

للتحقق من صحة الفرضية التي تقوم عليها الدراسة تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، التي تنص:

تنص الفرضية: على أنه (يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لتطبيق الحوكمة المصرفية على تحسين الاداء المالي للمصارف التجارية في مدينة سرت).

جدول (9):

نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية.

Model	R	R^2	F	Sig	B	القرار
الحوكمة المصرفية:	0.537	0.288	11.725	0.002	1.459	قبول
تحسين الأداء المالي					0.513	

جاءت قيمة اختبار **F** كما في الجدول اعلاه مساويا لـ **(11.725)** بمستوى معنوية **(0.002)**، وهي أقل من **(0.05)** مما يشير إلى وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية وتحسين الأداء المالي في المصارف التجارية في مدينة سرت، وهذا ما اكدته دراسة (الشافعي، 2019) التي أظهرت في نتائجها أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد و سوء الادارة في ظل سيادة سياسة الثقافة في البيئة الاقتصادية الليبية والتي تؤدي بدورها إلى تحسين الأداء المالي في المصارف الليبية، كذلك دراسة سالم ومحمد (2023) التي أكدت في نتائجها وجود اثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

11.النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج أن مستويات تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية الليبية متدنية، كما توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي ليس مرضي بمتوسط أقل من (4) ويحتاج للمزيد لرفع مستويات الاداء المصارف الليبية.
2. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لتطبيق الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية مما يعني ان المزيد من الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة سيزيد من فرص

تحسين الاداء المالي للمصارف وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (الشافعي،2019؛ سالم ومحمد، 2023) التي أجريت في البيئة الليبية وأكدت أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي ورفع مستويات الاداء في المصارف الليبية.

من خلال النتائج السابقة أوصيت الدراسة بالآتي:

1.زيادة تعميق وعي العاملين في المصارف التجارية بأهمية تطبيق الحوكمة المصرفية خاصة فيما يتعلق بتطوير السياسات المالية ودورها الهام في حماية حقوق أصحاب المصالح.

2. ان تحرص إدارات المصارف التجارية على تحسين أدائها المالي بشكل مستمر وذلك من خلال تحسين سياسها في تحصيل القروض المتعثرة.

المـــراجع

الأسود، وعادل العكرمي (2008). عملية تقييم الأداء في فروع المصارف التجارية-"دراسة تطبيقية على مصرف الأمة". رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس.

بودور، أيوب(2019)، "تأثير ادارة المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك"، دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية الاردنية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

التجاني إلهام، وشعوبي فوزي (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011. مجلة الأبحاث الاقتصادية.

الجازوي، صالح أبوبكر، و البرعصي، عبدالسلام حسين(2018)، "*حوكمة القطاع المصرفي و دورها في* مكافحة الفساد المالي" دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، المؤتمر العلمي الثاني المشرك الحوكمة في المؤسسات الليبية – الواقع و الطموح- جامعة عمر المختار – البيضاء-ليبيا .

حنتوش، حنان(2017)، "دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر و تحقيق فاعلية الاداء للبنوك *التجارية*" رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيصر- ولاية بسكرة – الجزائر.

خشبه ناجي، صالح أميرة(2022). "الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على جهاز المصرف العراقي"، كلية التجارة جامعة المنصورة العراق.

الدويبي، وخالد محمد (2002). التحليل الاستراتيجي وأثره على الأداء المالي للمصرف. رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس.

الشافعي، ابراهيم (2019)، "دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية" دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية و الصحاري فرع الخمس ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد و التجارة، كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب- الخمس ليبيا.

الشريف، وعمر إسماعيل (2012). "تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمشروعات العامة -دراسة حالة الشركة الليبية للجرارات والمستلزمات الزراعية المساهمة". رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس.

الصالحين، ورمضان عمر (2011). "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد الائتمان المصرفي "دراسة تطبيقية مقارنة عن المصرف التجاري الوطني ومصرف الصحاري خلال الفترة من 1999-2008". رسالة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية الليبية: طرابلس.

الطرابلسي، وسهاة عبد الله (2008). استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء الجمعيات الأهلية بليبيا "دراسة تطبيقية على جمعية هناء الخيرية لرعاية الأيتام والمسنين". رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الدراسات العليا: مصراتة.

رحيل، صداقة محمد ، زينب رجب (2019) ،" تقييم اداء المصارف باستخدام نموذج CAMELS – دراسة تطبيقية على المصارف الليبية". مجلة المختار للعلوم الاقتصادية 6(12) 10-52.

عباسي، وعباس (2012). تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات "دراسة حالة". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح: ورقلة.

عبد الجواد، السيد راضي(2021)، "تأثير كفاية رأس المال على الاداء المالي للقطاع المصرفي في مصر ، مجلة السياسة و الاقتصاد – المجلد 1 ، العدد 9 .

عبد الرحمن، وتانيا قادر (2012). دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي "دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 8. العدد 26. جامعة تكريت: كلية الإدارة والاقتصاد.

علي، حنان فرج محمود. (2023). دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة لتحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا.

العياط، والبهلول (2002). مدى استخدام جهاز الرقابة الشعبية لمؤشرات تقييم الأداء في تقييم الشركات العامة الصناعية "دراسة نظرية تطبيقية". رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الدراسات العليا: مصراتة.

عيسى، سمية، وعبد الرؤوف. تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية– دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

فاطمة الزهراء، نوي (2016-2017). أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية.

فرج محمود، حنان (2023). دور المعلومات المحاسبية في ادارة المخاطر السيولة لتحسين الاداء المالي في المصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير منشورة، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا مصراتة. 2023م.

كريم، سالم امحمد، أبوكيل ،محمد علي(2023)، "آليات الجوكمة و أثرها على الاداء المالي للمصارف في ليبيا من وجهة نظر متخذ القرار المصرفي: مصرف الجمهورية دراسة حالة"، كلية الاقتصاد و

التجارة– الجامعة الاسمرية –ليبيا، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية و الاجتماعية –المجلد 2 ، العدد 3، ص818.

محمد نعمان، وسراج موصو (2019). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.

محمد، قريشي (2004). تقييم أداء المؤسسات المصرفية "دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2000. مجلة الباحث (03). الجزائر.

مزيكة، فرج أحمد، شلاوح، فرج محمد(2022). "أثر مخاطر السيولة و كفاية رأس المال على الاداء المالي لمصارف التجارة الليبية خلال الفترة من (2000–2019)، مجلة الجامعة الاسمرية – مجلة 35، قسم التمويل المصارف.

نادية، أحمد عبّاس(2021). "أثر مخاطر السيولة المصرفية و كفاية رأس المال في الاداء المالي للمصارف العراقية التجارية الخاصة، رسالة دكتوراه– جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا الكمية للدراسات العليا.